الداخلية": "مرحلة جديدة" من التعاون الأمني مع السعودية

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، الأربعاء، عن اتفاق العراق مع السعودية على مرحلة جديدة من التعاون الأمني في مكافحة "الإرهاب" والمخدرات والتهريب عبر الحدود، فيما أكدت أن وفدا عراقيا برئاسة وزير العدل سيزور الرياض قريبا لبحث قضايا تخص تبادل المعتقلين والمحكومين بين البلدين.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في بيان صدر عنه، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "زيارة الوفد الأمني العراقي إلى العاصمة السعودية الرياض كانت ناجحة جداً"، مبينا أن "العراق اتفق مع السعودية على مرحلة جديدة من التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود". وأضاف الأسدي أن "التعاون سيتم عبر نقاط اتصال مستمر ووثيق بين وزارتي داخلية البلدين"، معربا عن أمله بأن "يكون هذا التعاون مقدمة لانفتاح علاقات البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الأمنية".

وأكد الأسدي أن "وفدا عراقيا برئاسة وزير العدل حسن الشمري سيتوجه إلى الرياض للبحث في قضايا تخص تبادل المعتقلين والمحكومين بين البلدين، دون التطرق لموضوع المحكومين بالإعدام، حتى لا يتعارض مع الدستور العراقي".

يحتفظ العراق بعدد من المعتقلين السعوديين سبق وان حكم على بعضهم بالإعدام لمشاركتهم جميعاً في أعمال الإرهاب وانتمائهم إلى تنظيم القاعدة بتحريض من مشايخ في بعض المناطق السعودية.

وكان مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن الوطني فالح الفياض قد أعلن، الاثنين ، أن العراق بدأ حوارا مع المسؤولين في المملكة السعودية من اجل توقيع مذكرة تفاهم في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفيما لفت إلى أن المملكة أبدت استعدادها للتعاون في هذا المجال، اكد أن العراق بدأ بإبرام اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وبريطانيا. وزار وفد امني عالي المستوى ضم مستشار الأمن الوطني فالح الفياض والوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي السعودية الأسبوع الماضي تلبية لدعوة مفتوحة من ديوان ولي العهد السعودي الامير نايف بن عبد العزيز، حيث التقى الوفد كبار المسؤولين الأمنيين السعوديين بينهم رئيس الاستخبارات الأمير مقرن بن عبد العزيز ومساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وعدد آخر من المسؤولين. وكان مسؤول سعودي قد رفض الكشف عن اسمه قال بتصريحات صحافية في (٢٠ شباط ٢٠١٢) إن المملكة قدمت إلى السفارة العراقية لدى الرياض ترشيح سفيرها لدى الأردن فهد عبد المحسن الزيد ليكون سفيراً غير مقيم في بغداد، فيما أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، في (٢١ شباط ٢٠١٢)، أن السعودية عينت سفيراً لدى العراق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين البلدين في خطوة تعتبر الأولى منذ العام ١٩٩٠. واعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، أن تعيين السعودية سفيراً لها في بغداد بعد أكثر من ٢٠ عاماً رسالة خليجية لتأكيد حضور القمة العربية، واصفة الخطوة بالإيجابية لدفع العلاقات الثنائية إلى الأمام.

صحيفة أميركية تستدل بمقال لـ(المدى) حول رفض الشارع العجلات المدرعة

الكتــل السياسية تختلـف فـي حل الأزمة وتتفـق على المصفحات

النواب يتراجعون عن تصويتهم للمصفحات

في تصويت جرى يوم الخميس، وافق ٢٤٨ من ٣٢٥ من أعضاء البرلمان العراقي على تمرير موازنة عام ٢٠١٢ التي تعتبر اكبر موازنة في تاريخ العراق – ١٠٠ مليار دولار - والتي تعتمد حصريا على صادرات النفط البالغة ٢،٦ مليون برميل في اليوم الواحد. الموازنة تخصص من بين فقرات أخرى حوالي ٣١،٧ مليار دولار للاستثمار – معظمها في البنية التحتية – و ١٤،٦ مليار دولار للقوات الأمنية . قبل تمرير الموازنة وافق النواب على شراء سيارات مصفحة لحماية انفسهم، مما تسبب في غليان الشارع العراقي .

□ عن: نيويورك تايمز

معظم العراقيين لا يثقون كثيرا بسياسييهم و يتهمونهم دائما بالفساد و بتأجيج الاستقطاب الطائفي و العرقي الذي ابتليت به البلاد. بالنسبة للكثيرين، فان فكرة انفاق البرلمانيين ملايين الدولارات من اجل حماية انفسهم في وقت يتحمل فيه المواطنون المؤثرة في البلاد قد انتقدت سلوك البرلمانيين ، ففي خطبة الجمعة انتقد احمد الصافي ممثل المرجع الديني علي السيستاني ما وصفه بالأولويات غير المتوازنة للسياسيين و اقترح ان ينظر البرلمانيون في انفاق مبلغ ٥٠ مليون دولار – المخصصة للسيارات المصفحة – في توفير مياه الشرب النظيفة لمئات القرى التي تفتقدها .

ان استخدام السيارات المصفحة من قبل مسؤولي الحكومة و الدبلوماسيين الأجانب ليس شيئا جديدا. فالمسؤولون ترافقهم قوافل من الحرس المدججين بالسلاح و التي غالبا ما تسبب زحاما مروريا و إغلاقا للطرق، إلا أن ما أثار غضب العراقيين أكثر هو عدم أحساس أعضاء البرلمان من خلال ضمان افضل الحماية لأنفسهم في حين يتعرض مئات المواطنين الى القتل و الاصابات نتيجة الهجمات منذ انسحاب القوات الأميركية من البلاد . و مما زاد الأمر سوءا هو الحقيقة التي يلمسها العراقيون و هم يرون ان السياسيين هم السبب في أعمال العنف الأخيرة من خلال المواجهات السياسية و المشاحنات التي أججت التوترات الطائفية بشكل كبير .

وطأة العنف، تعتبر تماديا كبيرا . ففي يوم تمرير الموازنة، تعرض سبعون عراقيا للقتل و اصيب ما يقارب اربعمئة آخرون في سلسلة تفجيرات و اغتيالات أعلنت القاعدة مسؤوليتها عنها لاحقا. إن غضب العراقيين من المصفحات يتصاعد في المقاهي و في اعمدة الصحف و مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية . حتى السلطة الدينية

كتب الصحفي العراقي علي حسين صاحب العمود الثامن في صحيفة المدى اليومية الأحد يقول " اليوم علينا جميعا أن نقول بصوت واحد ..لا ..بعد فضيحة المصفحات، لأن دماء الشهداء الذين سقطوا من اجل عراق جديد تساوي أكثر بكثير من المعروض علينا من بضاعة منتهية الصلاحية أطلق عليها زورا و بهتانا – نوابا منتخبين- ". كما تزايدت شعبية رجل الدين السيد مقتدى الصدر من خلال استنكاره تصويت البرلمانيين على شراء السيارات المصفحة برغم انه يرأس حركة سياسية كبيرة ممثلة في البرلمان ، حيث اطلق على تخصيص الميزانية بأنه " وصمة عار " في جبين المجلس التشريعي لا تزول الا بإلغاء الموافقة على السيارات المصفحة ، و أضاف في موقعه على الانترنيت " كل من يركب هذه السيارات المصفحة هو خائن لشعبه و لوطنه و حتى انه عاصٍ لله ".

قرار البرلمان أثار غضب العراقيين في وقت فشلت فيه الكتل البرلمانية، التي تتألف منها الحكومة الائتلافية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، على مدى أسابيع في الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر الوطني المقصود منه تسوية الخلافات التي قوضت امن البلاد .

هذا الشهر كانت السلطات العراقية في أعلى درجات الحيطة و الحذر إذ انه يصادف الذكرى السنوية للاحتجاجات التي اشتعلت العام الماضي في مختلف مدن العراق جنبا إلى جنب مع انتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت الشرق الأوسط ، و التي طالبت بالعدالة و إنهاء الفساد و قتل فيها عشرون شخصا و أصيب المئات على أيدي القوات الأمنية.

اليوم أصبح المسؤولون بعيدين كل البعد عن أبناء الشعب ، يقول احد المواطنين " لقد قالوا لنا في الانتخابات الأخيرة ان أصواتنا ذهب، فأين الذهب ؟ ان صوتي صار صدأ ".

يذكر أن مصدرا قد كشف أمس الأول لـ(المدى) انه "يوجد مقترح يتداوله مجلس النواب حول الاستعانة بالعجلات المصفحة الموجودة في وزارة الخارجية والبالغ عددها ٤٠٠ عجلة التي سيتم استخدامها للوفود العربية في قمة بغداد، لأجل استخدامها من قبل النواب كبديل عن تلك التي تم التصويت عليها ضمن موازنة ٢٠١٢ لتفادي الإحراج الذي وقع فيه البرلمانيون أمام الرأي العام وتخلّي الكثير منهم عن عملية التصويت".

كما انتقد المصدر المقرب من المالكي عملية التصويت وقال "إن عمر هذه المصفحات ومدى مقاومتها لا يستمران أكثر من سنتين بعدها ستتحول إلى عجلات اعتيادية مما يعني أن النواب سيشترونها بصورة دورية".

وتابع المصدر "أن أكثر من ٢٠٠ نائب صوتوا لصالح المصفحات، يمثلون اغلب الكتل السياسية، فالعراقية والتحالف الكردستاني واغلب مكونات التحالف الوطني وافقت على المقترح لكن الجميع سارع لنقضه أمام وسائل الإعلام في تغيير عجيب للمواقف".

■ ترجمة عبدالخالق علي

ناشطون ينتقدون التقرير الدولي: الواقع أشد قسوة

اليونيسيف تسجل تردي أوضاع الأطفال في مناطق بغداد

□ بغداد/ المدى

أعرب ناشطون في مجال حقوق الإنسان عن أسفهم لعدم تناول التقارير الدولية مشاكل الطفل العراقي بشكل كامل، منبهين إلى وجود أعداد كبيرة من هؤلاء يعيشون في عشوائيات بأوضاع بائسة.

يأتي ذلك متزامنا مع تأكيدات منظمة اليونيسيف في التقرير السنوي بأن أوضاع الأطفال تشهد تفاوتا كبيرا، فضلا عن عدم وجود إنصاف في الحقوق والخدمات.

ولاحظ تقرير منظمة اليونيسيف أن أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية حاليا ومن المتوقع أن يقيم ثلثا سكان العالم في هذه المناطق بحلول عام ٢٠٥٠.

في العراق، يعيش ٢١ مليون شخص أي ٦٦٪ من السكان في مناطق حضرية وهي مناطق تتوفر فيها فرص التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى بشكل أفضل مما في المناطق الريفية غير أن هذا لا يعني أن هذه الخدمات والرعاية تصل إلى الجميع بل هناك تفاوت كبير وواضح في حصول الأطفال على هذه الخدمات وهو ما أكده المتحدث باسم بعثة منظمة اليونيسيف في العراق سلام عبد المنعم في تصريحات صحفية أمس حيث أشار إلى منطقة الفضل في وسط العاصمة بغداد حيث يعيش أطفال دون توفر صرف صحي ولا مياه صالحة للشرب ولا حتى مدارس ملائمة.

لاحظ تقرير اليونيسيف أن المناطق الحضرية فيها فرص كبيرة غير أن الأطفال في بعض أجزائها وأحيائها يعانون حرمانا واسعا يظهر مثلا عند إحصاء وفيات الأطفال دون الخامسة وعند قياس مدى انتشار سوء التغذية حيث تعكس الأرقام ارتفاعا في هذه المعدلات والنسب في المدن مقارنة بالأرياف.

هذا وأشار تقرير اليونيسيف إلى أن بعض المدن تعاني مشاكل جمة لعدم تمكنها من مواكبة النمو السكاني ومن تلبية احتياجات الأطفال الأساسية غير أن هذا الواقع لا يظهر جليا في الإحصاءات الخاصة بالمدن حيث تغطي البحبوحة التي يتمتع بها جزءا من السكان على الحرمان الذي يعانيه جزء آخر ولذا تشير المنظمة إلى ضرورة تحقيق الإنصاف.

وقال المدير التنفيذي لليونيسيف انتوني ليك إن الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وفي العشوائيات هم أكثر الفئات حرمانا في العالم فهم محرومون من ابسط الخدمات.

عبد المنعم شرح الجوانب التي تركز عليها المنظمة بالتعاون مع الحكومة العراقية وقال إنها تتعلق بتوفير البنى التحتية اللازمة وإدارة النفايات والموارد المائية إضافة إلى تغذية الأم والطفل.

و قال أيضا إن المنظمة لاحظت تحسنا في أوضاع الأطفال مقارنة بعام ٢٠٠٦ رغم أن هذه الأوضاع غير مثالية ثم أكد أن المسار العام جيد في اتجاه إحقاق حقوق الطفل.

غير أن الناشط في مجال الصحة العامة والبيئة وحقوق الطفل عبد الهادي باقر اعتبر ما جاء في تقرير منظمة اليونيسيف وعلى لسان المتحدث باسمها لا يتطابق وواقع الأطفال في العراق على الإطلاق بل وسخر منه وقال إنه يكفي للمنظمة أن تنزل إلى الشارع كي ترى بنفسها الأوضاع الحقيقية التي يعيشها الطفل في العراق وهو المحروم من ابسط حقوقه.عبد الهادي باقر قال إن آلافا من العراقيين لا يملكون سكنا مناسبا كما أشار إلى حاجة البلاد إلى نظام ضمان اجتماعي يحمي الفرد من المهد إلى اللحد ويشمل ذلك الأطفال بالطبع.

عبد الهادي باقر ذكر ان تجارب حقيقية يمر بها العراقيون مثل نقص الخدمات الطبية الذي يؤدي إلى موت أطفال والتلوث البيئي الذي يجعل الطفل العراقي أقل ذكاء من ذي قبل .

كما انتقد الإجراءات المتخذة حتى الآن لحماية الطفل كما انتقد منظمة اليونيسيف التي قال إنها تحاول عرض أمور عامة ولا تنظر إلى تفاصيل الأمور وتفاصيل الظروف التي يعيشها الأطفال في العراق.هذا وكانت بعثة الأمم المتحدة قد أعلنت الاثنين أن هناك أكثر من مليون وثلاثمئة ألف عراقي لا يزالون يعيشون في غير أماكنهم الأصلية بعضهم في عشوائيات منتشرة هنا وهناك في العراق، ودعت الحكومة إلى محاولة إيجاد حل جذري لهذه المشكلة التي تؤثر على حياة عدد كبير جدا من السكان وبالتالي على الأطفال أنفسهم.

وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI) مارتن كيبلر، "تتطلب مسؤوليتنا المشتركة ضمان الحماية والاهتمام المطلوبين لأكثر من ١,٣ مليون مهجر داخل العراق" وأكد تواصل الجهود في مجال توفير الرعاية لهؤلاء المهجرين والمشردين الذين وصفهم كوبلر بالقول إنهم مواطنون عراقيون ومن حقهم أن يعيشوا بكرامة أسوة بالجميع.

اطفال المدينة لا يختلفون عن العشوائيات كثيراً

مجلس الأنبار لـ(المدى): بغداد لا تريد دعمه

المهجرين النيابية تعبر عن سخطها لإخلاء الحكومة مخيم الوليد

مخيم الوليد في الانبار

□ بغداد/ المدى

انتقدت لجنة الهجرة والمهجرين بمجلس النواب قرار الحكومة إخلاء مخيم الوليد، في الانبار ووصفته بالخاطئ وله تأثيرات سلبية، يأتي ذلك في وقت طالبت بغداد الجانب الأردني برفع الغرامات المفروضة على العراقيين المتجاوزين على إقامتهم ومساعدة الراغبين منهم بالعودة الطوعية إلى البلد. وكانت وزارة الداخلية العراقية قد طلبت في وقت سابق من مفوضية اللاجئين إخلاء سكان مخيم الوليد في الانبار.

وقالت رئيس لجنة المهجرين لقاء وردي في تصريح لـ(المدى) امس ان المخيم يحتوي على اكثر من ٤٥٠ لاجئا من فلسطين وعرب الاحواز وكرد ايران، مبينة ان الحكومة العراقية تطالبهم بإخلاء المخيم، لنقلهم الى بغداد، في اماكن لم تحدد الى الآن.

وأضافت : ان نقل سكان المخيم الى بغداد أمر خاطئ وله آثار سلبية، حيث سيؤدي تواجدهم مع المجتمع العراقي إلى مشاكل أمنية ، خاصة ان البعض منهم من معارضي الحكومة الايرانية.

وشددت وردي على ضرورة إعطاء مفوضية اللاجئين سكان المخيم اللجوء في دول أخرى ، او إبقائهم في مكانهم حفاظاً على سلامتهم ، وسلامة الاماكن التي سيتواجدون فيها.

قرار انتقدته محافظة الانبار أيضا، وقال نائب رئيس مجلس المحافظة سعدون عبيد انه "غير موقف وكان الأجدى بالحكومة الإبقاء عليه نظرا لوجود الكثير من الخدمات وان استحداث آخر يتطلب انفاق الكثير من الاموال"، وعن السبب من القرار الحكومي قال عبيد في اتصال هاتفي مع (المدى) امس " إنهم لا يريدون دعمه وبمجرد سحب المنظمات الدولية يدها منه اعلنت الحكومة ضرورة غلقه، وان الجهة المسؤولة عن هذا الامر وزارة الهجرة والمهجرين".

وعلى صعيد متصل، بحث وزير الهجرة دينار نجمان دوسكي مع وزير الداخلية الأردني محمد الرعيدي رفع الغرامات المفروضة على العراقيين المتجاوزين على إقامتهم ومساعدة الراغبين منهم بالعودة الطوعية إلى البلاد".

ونقل البيان عن دوسكي الذي تلقت (المدى) نسخة منه امس قوله انه "تم رفع بعض المطالب إلى وزير الداخلية الأردني فيما يخص تأشيرة الدخول للقادمين إلى المملكة الأردنية لغرض العلاج وكذلك رفع الغرامات المفروضة على المتجاوزين على إقامتهم" ،مبيناً أن "الوزير الأردني أكد على وجود عفو من الملك لكل عراقي يرغب بالعودة".

وأضاف البيان ان " الطرفين ناقشا أوضاع العراق والمنطقة في وقت ثمن فيه دوسكي جهود الأردن في رعايتها العراقيين والتسهيلات التي تقدمها لهم. وأعلنت وزارة الهجرة والمهجرين في وقت سابق من الشهر الجاري عن عودة نحو ٢٠٠ ألف عائلة مهجرة داخل وخارج العراق الى مناطقها الأصلية في البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية، لافتة الى ان الحكومة العراقية تمنح كل عائلة تروم العودة الى منطقتها الأصلية ٤ ملايين دينار.